ما نسب ولم يصح

و

ما صح ولم ينسب

إلى

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(المجموعة الأولى)

-قطعة من كتاب "منهاج السنة النبوية" بخطه

-«فصل: ولما تمكن الشيطان الرجيم...»

-الحموية الكبرى والحموية الصغرى

-تتلمذ الشيخ على الطوفي

-رسالة في مفردات الإمام أحمد

-شرح «القصيدة في القدر»

-رد على الرازي في كتابه نهاية العقول

-رسالة في حقيقة الحكم الشرعي وأنواعه

بقلم

عبدالله بن علي السليمان آل غيهب

قطعة من كتاب "منهاج السنة النبوية" بخطه

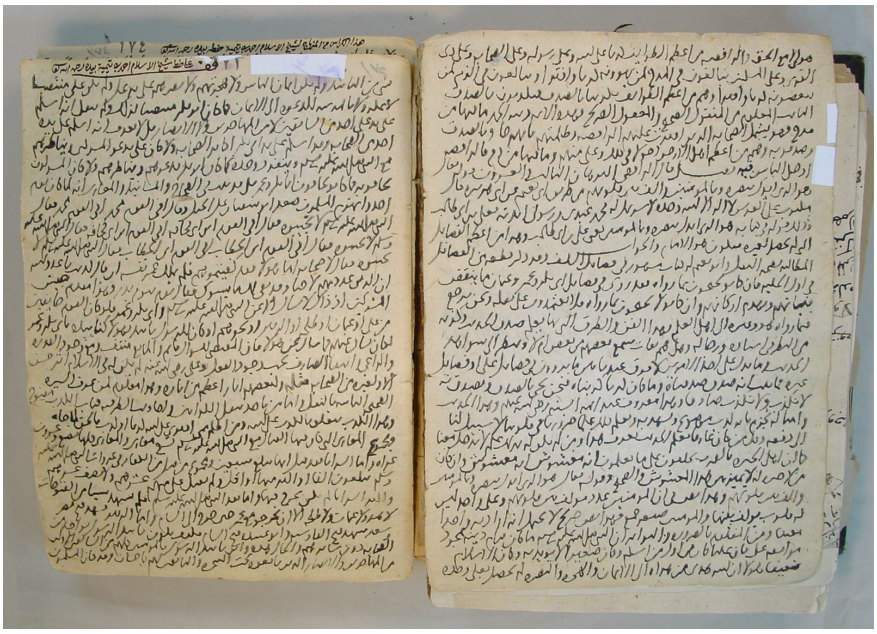

للكتاب نسخة مخطوطة (قطعة)، تفرقت أوراقها بين خزانة الشيخ زهير الشاويش، ومكتبة الأوقاف الكويتية، يُذكر في الفهارس أنها بخط الشيخ – رحمه الله –، ويوردها بعض الباحثين نموذجًا لخط الشيخ رحمه الله.

وقد اعتُمد في هذه النسبة على ما كُتب على هامش النسخة [انظر النماذج المرفقة]، وهي تعليقات بخط الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى (ت: ١٣٤٣هـ) ذكر فيها اسم الكتاب ونسب الخط فيها للشيخ.

وبعد تأمل النسخة وتدقيق خطها ظهر لي خطأ هذه النسبة؛ فالخط مختلف هنا عن خطه المعروف وكذا قاعدة الرسم واللزمات. والله أعلم

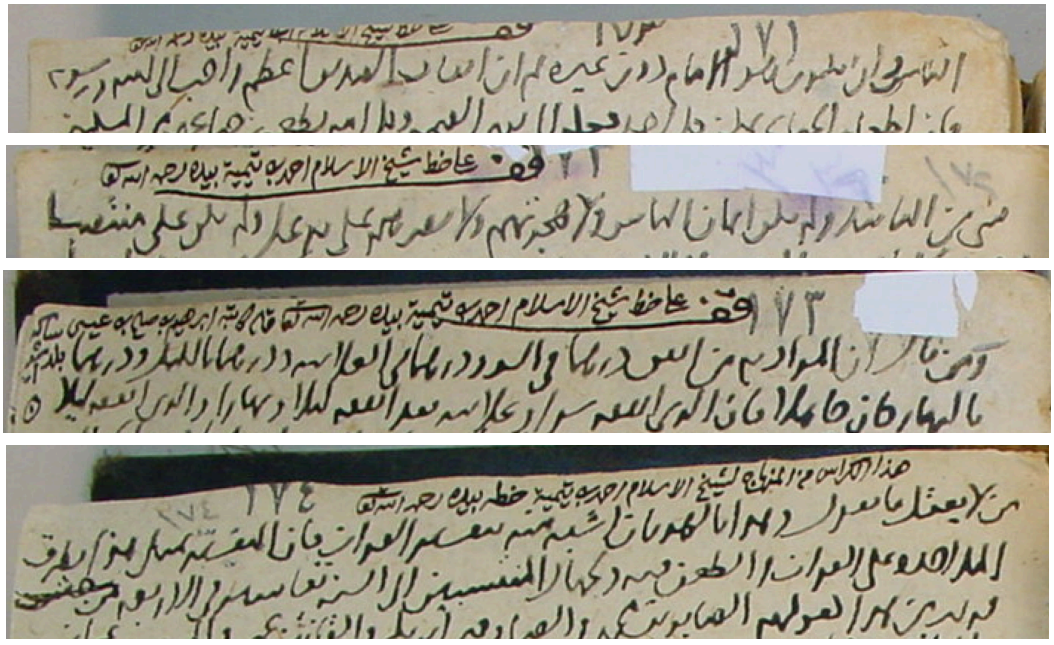

[نماذج من النسخة الكويتية]

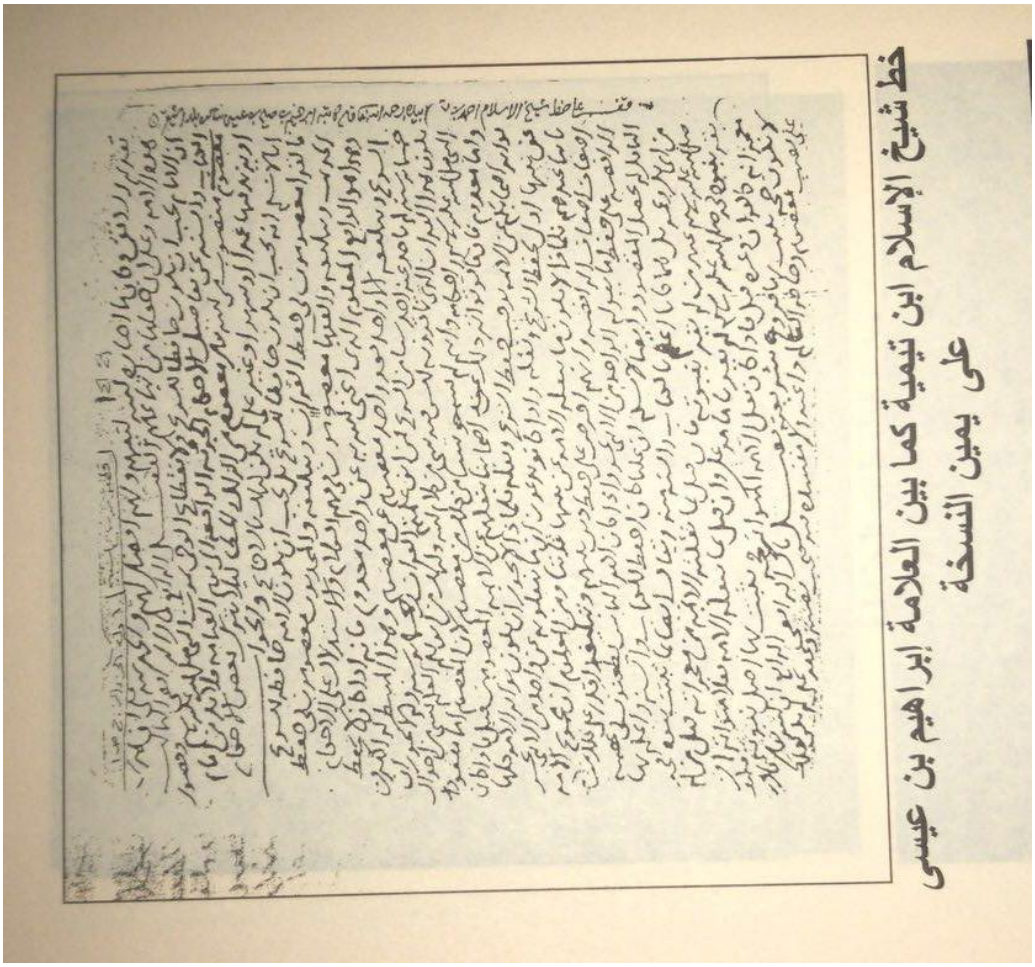

خط شيخ الإسلام ابن تيمية كما بين العلامة إبراهيم بن عيسى
على يمين النسخة

[من كتاب: المخطوطات النجدية في الخزانة الشاويشية]

كتبه عبدالله بن علي السليمان

«فصل: ولما تمكن الشيطان من المتكلمين في الله بعقولهم...»

في "المستدرك على مجموع الفتاوى" فصل استغرق قرابة الأربع صفحات ونصف الصفحة، أوله: «فصل: ولما تمكن الشيطان (الرجيم) من المتكلمين في الله بعقولهم...»، وآخره: «وقد تعلق بعضهم في الحكم على الله بالتعطيل في الأزل بحديث عمران بن (الـ)ـحصين» [المستدرك (١/ ٧١-٧٦)، وما بين الهلالين من المخطوط].

وهذا الفصل لا تصح نسبته لشيخ الإسلام، وإنما هو جزء من رسالة لجمال الدين الإمام (ت: ٧٩٨هـ) -في الرد على بعض المتكلمين- وقد اشتهر رحمه الله بأخذه بفتوى الشيخ في الطلاق والانتصار لها والمناظرة عليها.

وكنت قد تحسست خبره، وتتبعت أثره، حتى اجتمع لي من منثور كلامه مجلدة بحمد الله، يسر الله نشرها كما يسر جمعها.

كتبه عبدالله بن علي السليمان

الحموية الكبرى والحموية الصغرى

غالبًا ما توصف المصنفات بالكبَر، ويراد: كبر الحجم أو عظم القدر، فمعنى «الكبرى» -إن أريد القدر-: العظمى، أي أنها جليلة القدر عظيمة الشان.

وتقييد بعض الناس للمصنفات بـ«ـالكبرى» و«الكبير» و«الصغرى» و«الصغير» -أو«الأوسط»- إنما يراد به غالبًا التمييز بين «المصنفات»، لا التمييز بين «الإبرازات».

كالإيمان الكبير والإيمان الأوسط -أو الإيمان الصغير كما في بعض النسخ الخطية-، وكالوصية الكبرى والوصية الصغرى، وكالإحاطة الكبرى والإحاطة الصغرى، ونحو ذلك، وهي خاضعة لاجتهاد الطلاب والنساخ.

ومن عادة الشيخ رحمه الله الزيادة على مصنفاته والتحشية عليها، والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصى -وبخطه أيضًا-، ولا يعني أنه إن زاد على مصنف أو فتوى صيره من صغرى إلى كبرى؛ فلا الاقتضاء اقتضاءان، ولا الرد على المنطقيين ردان، ولا الحموية الكبرى حمويتان... إلخ [وكلها مما قد زاد عليها الشيخ بخطه].

وعليه فما فهمه بعض الأفاضل من أن مراد من نسب للشيخ «حموية صغرى» أنها أصل للكبرى أو (إبرازة أولى) للكتاب= غير دقيق؛ فلا تلازم بين الأمرين.

والشأن أن يقال إن الصغرى مصنف سمي للشيخ ولا نعلم حاله ولم يصلنا خبره كحال غيره من المصنفات التي سميت ولم تصلنا، أو وصلتنا باسم آخر، أو وصلتنا دون اسم، ومثل هذه التسميات يدخل فيها اجتهاد النساخ كما هو معلوم.

فابن عبدالهادي حين ذكر الصغرى ذكرها تمييزًا لها عن الكبرى المذكورة قبلها، وليس مقصوده أن الشيخ أفتى بها وكانت صغرى ثم أضاف عليها فأصبحت كبرى! فهذا المعنى غير وارد، وتتمة الكلام تأباه، وقد سماها «الكبرى» ابتداء [أي أول ما أفتى بها سنة ٦٩٨هـ] وذكر حالها ونقل منها.

قال ابن عبدالهادي: «وله الحموية الكبرى والحموية الصغرى، **فأما الحموية الكبرى فأملاها ما بين الظهر والعصر** وهي جواب عن سؤال ورد من حماة **سنة ثمان وتسعين وستمائة** وجرى بسبب تأليفها أمور ومحن وتكلم الشيخ فيها على آيات الصفات والأحاديث الواردة في ذلك وقال في مقدمتها -**وهي عظيمة جدا**-: ...» ونقل منها عدة صفحات، ولما انتهى قال: «**هذا آخر الحموية الكبرى** وهي في ستة كراريس بقطع نصف البلدي ألفها الشيخ رحمه الله قبل سنة سبع مئة وعمره إذ ذاك دون الأربعين سنة».

فسمى هذه الفتيا التي أفتى بها الشيخ سنة (٦٩٨هـ) والتي أملاها بين الظهر والعصر...إلخ= «الحموية الكبرى».

ثم ما نقله منها يوافق -في مواضع كثيرة- النسخ التي عدها البعض: الحموية الصغرى، بل وفي موضع خالف ما عدّوه من خصائص الكبرى [وهي الزيادة المعروفة عند حديث الأوعال].

وقد وقفت بحمد الله على نسختين نفيستين للغاية: إحداهما نسخت بتاريخ (٧٣٠هـ) أي بعد وفاته بسنتين، والأخرى بتاريخ (٧٠٢هـ) أي بعد الفتوى بأربع سنوات! وهي بخط أحد طلاب الشيخ، وعليها حواش بخط الشيخ رحمه الله.

فأما الأولى فإنه قد كتب في أولها: «**الفتيا الحموية الكبيرة** لشيخ الإسلام الحراني رحمه الله ورضي عنه»، وفي آخرها: «**آخر الحموية الكبرى**».

وهي توافق -في مواضع كثيرة- النسخ التي عدها البعض: الحموية الصغرى، بل وفي موضع خالفت ما عدّوه من خصائص الكبرى [وهي الزيادة المعروفة عند حديث الأوعال].

وأما النسخة الأخرى فالحديث عنها ذو شجون... لكن الذي يهمنا منها الآن هو أنه رغم تقدمها فإنها جاءت وفي أصلها -لا في زياداتها التي بخط الشيخ- مواضع توافق ما عده البعض: الحموية الكبرى.

ثم هي بأصلها وزيادات الشيخ عليها تخالف في مواضع ما عدّه البعض من خصائص الكبرى.

فلا تعدو المسألة إذن عن كونها من «فروق النسخ»، ومن زيادات الشيخ المعتادة على مصنفاته مرة بعد مرة.. لا أكثر!

والله أعلم

كتبه عبدالله بن علي السليمان

تنبيه: الباعث على هذا التوضيح والبيان هو أن بعض الفضلاء -ممن اعتقد هذا الرأي وجزم به- قد نشر الكتاب وطبق هذه النظرية واقعًا عمليًّا فطفق يقدم ويؤخر ويرجح ويقدر ويثبت في المتن شيئًا ويترك آخر في الحاشية فخرج النص قلقًا ملفقًا وفي صورة غير مرضية.

زيادة على نفيه لبعض الزيادات ودعوى أنها مقحمة، وقد تبين -من نسختنا هذه- أنها مما زاده الشيخ بخطه رحمه الله ورضي عنه.

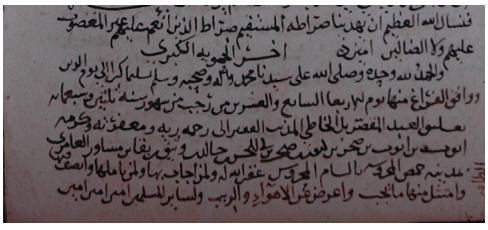

تتلمذ الشيخ على الطوفي

تردد بين الباحثين نسبة الشيخ رحمه الله إلى القراءة على الطوفي، فعُدّ بذلك شيخًا من شيوخه! كما هو معدود في تلاميذه.

وكانت النية منعقدة على الكتابة في هذا والتنبيه على خطأ هذه النسبة، فجمعت لها بعض المادة، ثم لما راجعت ما كتبه الشيخ المدقق محمد بن طارق الفوزان – حفظه الله – في مقدمة تحقيقه لكتاب «البلبل» رأيت فيه الكفاية والغنية، فعدلت عما أزمعت عليه إلى نقل كلامه حفظه الله، عرفانًا بسبقه، ونسبة للفضل لأهله. متممًا له بملحق يبين خلو كثير من نسخ «الذيل لابن رجب» من هذا الإقحام.

وكتب عبد الله بن علي السليمان

* **تنبيه**: وَهِمَ بعض المعاصرين[٣] فجعل ابن تيمية من تلاميذ الطوفي، قال ابن عبد الهادي: «وقرأ [ابن تيمية] أيامًا في العربية على ابن عبد القوي»[٤]، وابن عبد القوي إذا أطلق عند أصحابنا الحنابلة فالمراد به الناظم صاحب عقد الفرائد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القوي المرداوي (ت٦٩٩هـ) لا الطوفي[٥].

❁ ❁ ❁

(١) **انظر** ترجمته في: الطالع السعيد (ص٦٠٢ ـ ٦١٢)، أعيان العصر (٥/ ٦٠ ـ ٧٠)، الوافي بالوفيات (٤/ ٣٢٩ ـ ٣٣٥)، الدرر الكامنة (٤/ ١٣٥، ١٣٦). والمترجم تتلمذ على بعض شيوخ الطوفي كأبي حيان والبزاعي.

(٢) **انظر**: الطالع السعيد (ص٦٠٣)، أعيان العصر (٥/ ٦٠)، الوافي بالوفيات (٤/ ٣٣٠)، الدرر الكامنة (٤/ ١٣٥).

(٣) **انظر**: الطوفي وآراؤه النحوية (ص٧٢)، مقدمة تحقيق شرح تائية القدر (ص١٢١)، استدلال الطوفي بالقرآن للعمري (ص٤٧)، مقدمة تحقيق الانتصارات الإسلامية (١/ ٧١)، مقدمة تحقيق الصعقة الغضبية (ص٩١)، الفروق الأصولية عند الطوفي (ص٩٥).

(٤) **انظر**: العقود الدرية (ص٧). وكل من ذكر قراءة ابن تيمية على ابن عبد القوي فنصه كالمثبت [**انظر**: الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص٧٥٣)]، وكذلك في ذيل ابن رجب على ما في الجامع لسيرة شيخ الإسلام [(ص٤٦٤)] وهي الصواب، وأُقحم «سليمان» قبل «ابن عبد القوي» في طبعتي العثيمين [(٤/ ٤٩٤)] والفقي [(٢/ ٣٨٨)] وهو خطأ، وهذا يفسر سبب وهم بعض المعاصرين.

(٥) وفي ترجمة ابن عبد القوي الناظم قال ابن رجب: «وممن قرأ عليه العربية: تقي الدين ابن تيمية» [الذيل على طبقات الحنابلة (٤/ ٣٠٩)].

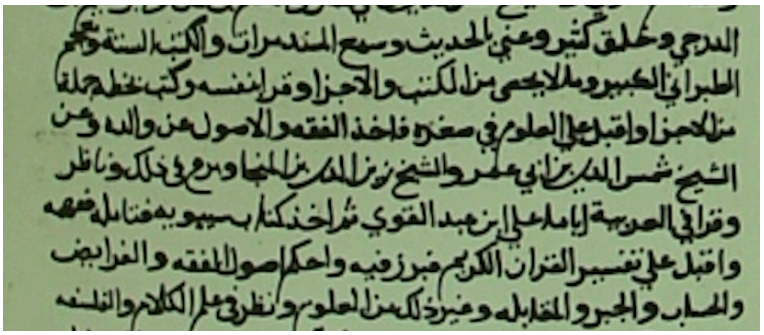

نسخة الإفتاء (١٢٥)، تاريخ النسخ ٨٩٩هـ

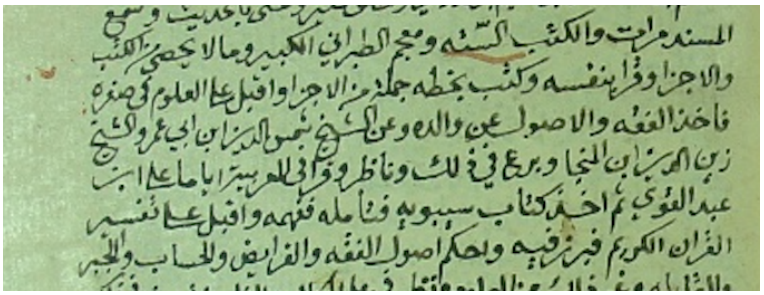

نسخة أخرى الإفتاء (٦٧١)

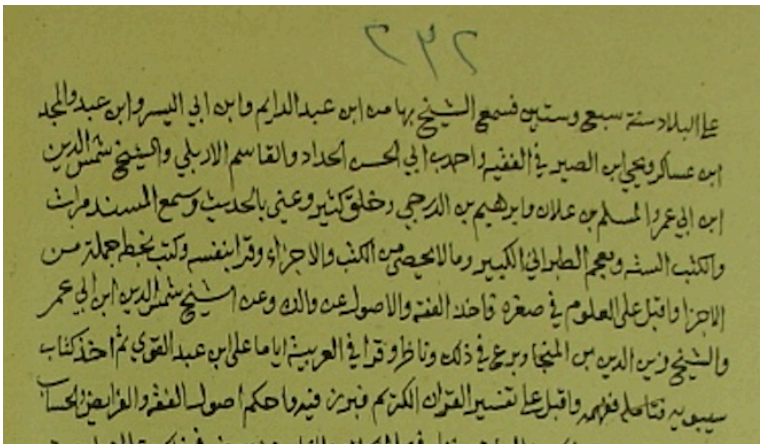

نسخة أخرى الإفتاء (٣٠٨)

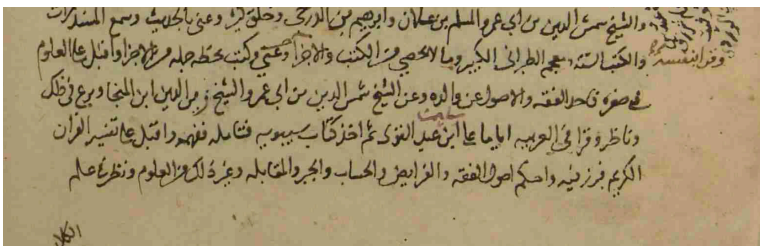

نسخة عنيزة، ويظهر فيها الإضافة بقلم مختلف عن قلم الناسخ الأصل

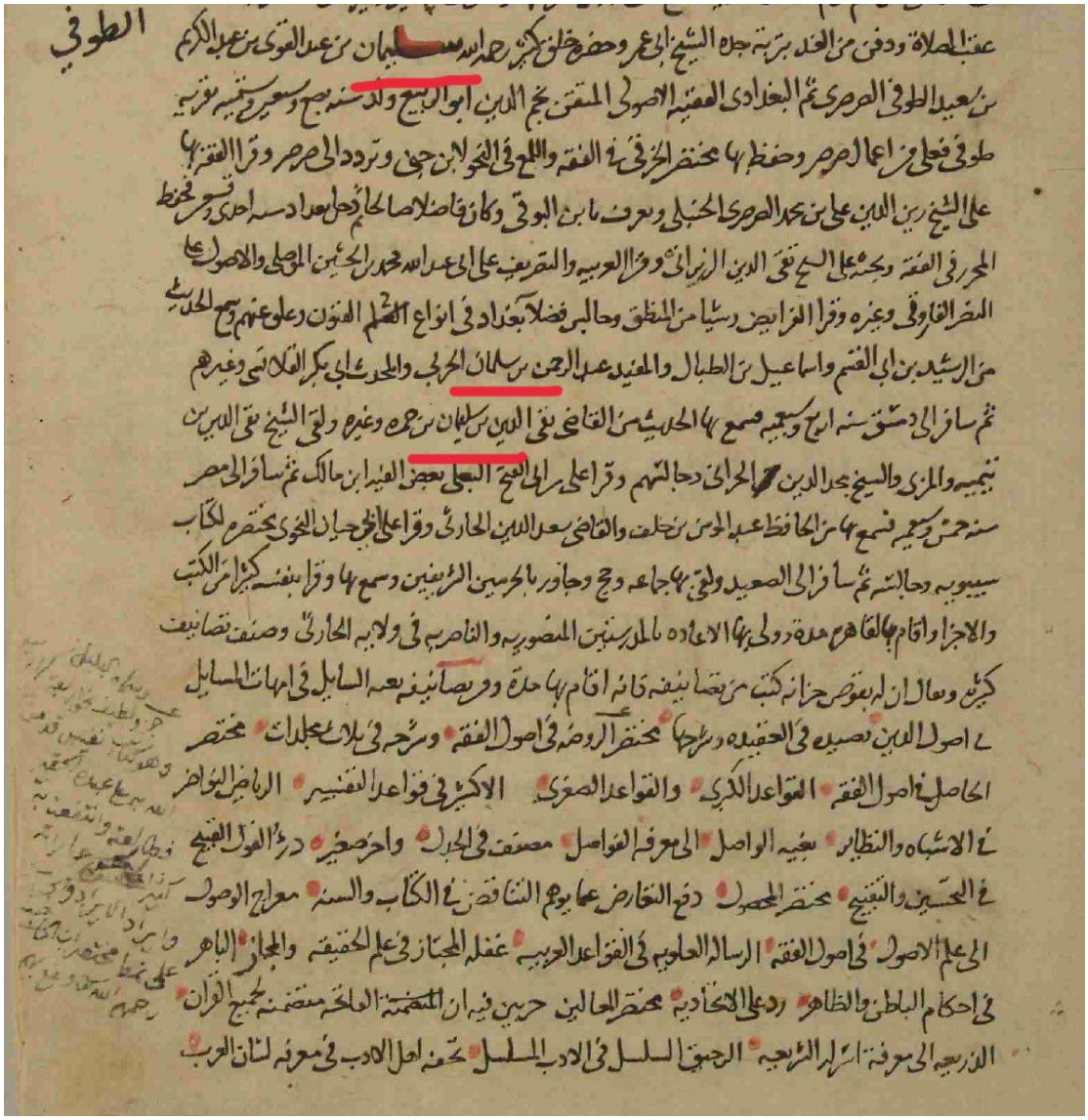

ترجمة الطوفي، ويظهر فيها طريقة رسم الناسخ لـ«سليمان» بإثبات الألف، نسخة عنيزة

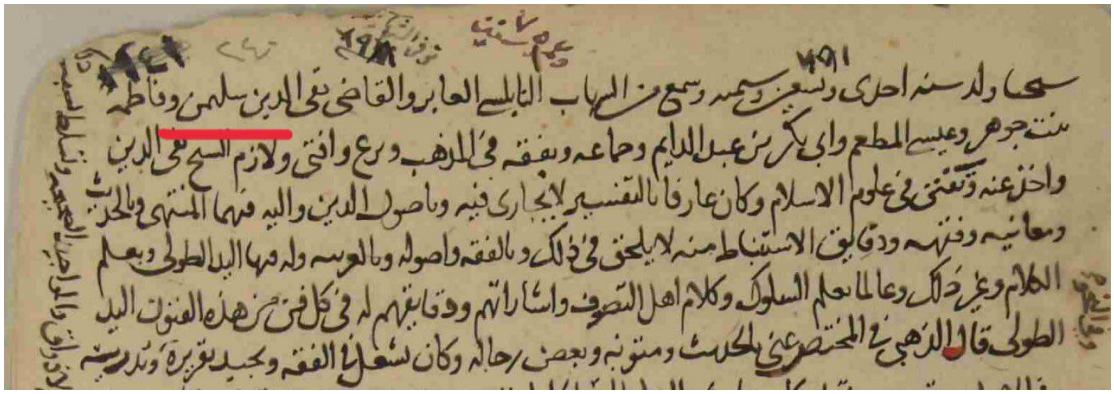

مثال لرسم الناسخ لـ«سليمن» بإسقاط الألف، نسخة عنيزة

رسالة في مفردات الإمام أحمد

رسالة في مفردات الإمام أحمد رحمه الله، قريبة في حجمها من «قاعدة في الاستحسان»، وهي بخط الشيخ رحمه الله.

لم أقف على من ذكرها ضمن مصنفاته، أو نقل منها أو أشار إليها، سوى ما وجدته في طرة بعض المخطوطات من ترجمة للشيخ، علقها أحد تلاميذه [وهي بخط دقيق يشبه خط ابن رجب، فلينظر من هو[1]] حيث ترجم للشيخ وذكر صحبته له وقراءته عليه ثم قال: «وبحثت **المسائل التي جمعها من مفردات الإمام أحمد**».

أولها: «الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

فصل: المشهور من مذهب أحمد أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين...».

وآخرها: «وعنده في ظاهر مذهبه إذا وطئ جارية امرأته فإن كانت أحلتها له جُلد مئة وإن لم تكن أحلتها له رجم كما جاء بذلك الحديث المعروف. وعنده أن الذمي لا شفعة له على مسلم».

يسر الله نشرها..

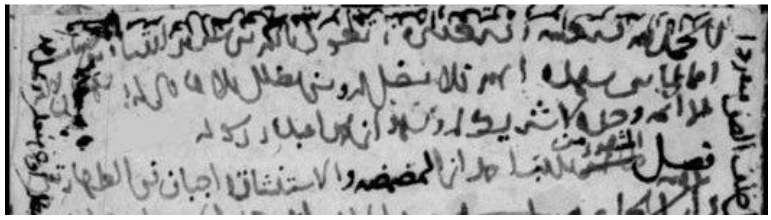

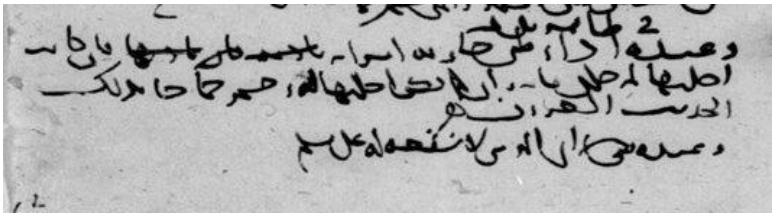

[1] وقد يسر الله التعرف عليه بحمده ومنه وكرمه.

تذييل[2]: يحتمل أن يكون كاتب هذه الترجمة هو الإمام ابن القيم رحمه الله، وذلك لأمور:-

الأول: ما ذكره من وقائع وأحداث.

الثاني: ما ذكره من مجالس حضرها وكتب قرأها على الشيخ.

الثالث: ما تلا هذه التعليقة -أي في المخطوط- من أبحاث وأوراق مبعثرة.

فأما الأول: فإنه قد ذكر أن أول اجتماعه بالشيخ كان بدمشق سنة (٧١٢هـ) و«ذلك بعد وروده من القاهرة بمدة يسيرة...»، ومعلوم أن أول لقاء لابن القيم مع شيخه كان في هذه السنة.

وأما الثاني: فإنه قد ذكر ما له مع الشيخ من مجالس ومباحثات، وسمى ما قرأه عليه من كتب ومصنفات، فقال: «وقرأت عليه في هذه المدة ما يسره الله تعالى من الفروع الفقهية والمسائل الجدلية والأمهات الأصولية...وحضرت شرح كثير من كتاب المحرر، وبحثت المسائل التي جمعها من مفردات الإمام أحمد... وأكثر الأربعين لفخر الدين الرازي... هذا سوى ما حضرته وقرأته عليه من تصنيفه ككتاب تعارض العقل والنقل أربعة مجلدات... وكثيرًا من كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي وهو أربعة مجلدات أيضًا... إلخ».

وقد حكى ابن القيم عن نفسه -في النونية- قراءته على الشيخ كثيرًا من مصنفاته بعد تسميته لها:

فاقرأ تصانيف الإمام حقيقة ،،،، شيخ الوجود العالم الرباني

إلى أن قال:

وقرأت أكثرها عليه فزادني ،،،، والله في علم وفي إيماني

وذُكر نحو هذا في ترجمة ابن القيم أيضًا.

أما الثالث: فإنه قد تلا هذه التعليقة فصول وأبحاث وأوراق مبعثرة فيها من نفس ابن القيم إلى حد ما، وكثيرًا ما يقول: «اختاره شيخنا» ونحو ذلك، و«فصل: قال الشيخ رضي الله عنه: سألني مرة سائل عن الفرق بين الخاطر الملكي والشيطاني، فقلت له: الخاطر المحمود سواء كان من الله...»، و«فصل قوله صلى الله عليه وسلم: "**العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا**"»، وفصل في الكلام على المشيئة والإرادة.

كتبه عبدالله بن علي السليمان

---

[2] تنبيه: لم أتوسع في ذكر القرائن ومناقشة ما قد يرد عليها، فلهذا مقام آخر، وما ذكر هنا كان نتيجة بحث أولي.
ثم أعدت البحث والنظر حتى يسر الله التعرف على كاتبها بحمد الله (وليس هو ابن القيم)، وسينشر لاحقًا بحول الله.

شرح القصيدة في القدر

قطعة من (شرح القصيدة في القدر) وهي بخط الشيخ رحمه الله.

عدد الأوراق: ٤

لم أقف على من ذكر الشرح ضمن مصنفاته، أو نقل منه أو أشار إليه.

وقد أشار الشيخ إليه وأحال عليه في حاشية له -بخطه أيضًا- على (قاعدة أولية) و(تمهيد الأوائل وتقرير الدلائل).

[وانظر: https://twitter.com/Knashalnafaiys/status/1012726585433214977]

وسينشر قريبًا بإذن الله.

رد على الرازي في كتابه نهاية العقول

وهو بخط الشيخ رحمه الله، لم أقف على من ذكره ضمن مصنفاته.

وقد عمل على جزء منه: الشيخ محمد عزير شمس حفظه الله، يسر الله له إتمامه وأعانه آمين.

رسالة في حقيقة الحكم الشرعي وأنواعه

ولها أربع نسخ خطية:

نسخة تامة، وأخرى فرع عنها (متأخرة)، وثالثة ناقصة من أولها (بخط ابن الحبال)، ورابعة ينقصها مقدار الثلث (وعنها نشر هذا القسم من الرسالة).

وقد انتهيت من مقابلتها وتصحيحها بحمد الله.